

على هذا المعنى وما ينطبق به ظاهرة تأسد بالضرورة ثم هذا العلم
 قاسد لا يلزم ان يحصل من كل عرض مع مفروضه حقيقة متناهية
 تاجا طبيعيا ويلزم ان يكون حمل العراض على متوالي الاجناس و
 القبول وكيف نيفان بهذا الحق في ليد الطوفى في العلم العقلية هذا
 الظن بل لكن المتبع ان حقايق العرضيات مغايرة لحقايق المدروسات
 لكن لهاء لا تارة بها ينسب وجود المدروسات اليها فبعضها
 على انها هي متارة فبعضها لا اعتبار فيصير ثوبا ابيض وقد توجد
 بشرط عدمه مع العارض عند هذا الحق غير محمول عليها وقد يكون
 موجودة في الاعيان كالابيض ونحوه وقد يكون اعتبارات عقلية
 الالترائية فالعرض مع العارض تحت بالذات ومع المدروسات تحت
 بالعرض ومع محمول على العارض بالذات حمل النوع على الشخص والعرض
 قد حقيقي له وعلى المدروس بالعرض وهو قد لا بالعرض وكلام هذا
 الحق لا يفيد اكثر من هذا ومن تمامي من اجل ان المدرض والدرى
 محددان بالذات والبارى اعراض والمستتقات عرضيات قال الله
 الحق ان المستق لا يدل على نسبة والاكبان مغاير للعرض وانما
 يدل التزاما ولا على الموصوف لاحكامها ولا خاصا بل معناه هو القائل
 وحده اذا اخذ لا بشرط شيء كان مذكورا للمستق واذا اخذ بشرط
 كان مذكورا بالمستق فليس معنى الاسود شيء له السواد ولا فرب
 السواد بل معناه ما يعبر عنه بالفارسية بسياه واذا اخذ بشرط
 لا كان يعبر عن لول السواد وهو ما يعبر عنه بالفارسية بسياه
 لكن لما كانت النسبة لازمة فتن اشبه لول هذا اى ان العارض

والعرض

والعرض والمحل هو التحقيق الحق ويؤيد ما قال الشيخ اربعه اربابا
 رئيس هذه الصفاة وجود الاعراض في انفسها فهو وجودها
 لها لها لا يظهر ان عرض الشيخ ان وجود الاعراض في انفسها فهو
 وجودها في المظهر ان عرض الشيخ ان وجود الاعراض في وجود
 الالترائية ان وجودها وجودا للمحل فالتاثير ليس في تحله نال والطائفة
 يروى عليه ان يلزم ان يكون العقضية المشتركة بين الخطين مجردة
 لوجودين فان وجودها لهذا الخطا غير وجودها لذلك الخطا
 فمعرفة معنى كلام الشيخ في الالترائية على معنى نال ويروى على الجرد
 قيام عرض واحد مجليين وغايرة المنفص عن القرينين ان يطالان
 التالى متموج على تقدير التداخل فالنقطة الواحدة انما يعرض للخطين
 من حيث اتزانها في المبتداء وتلك الحقيقة صحيحة وان لم يعلم
 كيفية تصحيحه والحق في الجواب ان يقال ان هذا لا يظلم في
 منتهى الخطا والحد مبتداء لاحتكاكها متاخلا ولا يتبرهان عند الحس
 واما النقطة المفروضة في وسط الخط واحد فلا وجود لها فلا
 قيام فليس هناك قيام عرض واحد مجليين فانتقلت في يلزم
 اتموج عرض واحد من مجليين تمت ذلك باعتبار كونها
 فيبر والله اعلم بالصواب فالكليات جملت لا ازيد ولا نقص الاول
 الجليلس وهو على مقول على كثيرين موجودين او معدومين مختلفين
 بالحقايق احقر به عن الشيخ وقد علمه وقاضه في جواب فاهو اجازة
 به عن البراق فان كان الجنس جوابا عن المهمة التي عرضت لها دون
 جميع المشاركات تقريبا كالحيوان ولا يكون جوابا عن المهمة التي